المجلس الوطني التأسيسي

لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري بلودو في 30 ماي 2012

محضر جلسة

* **الموضوع** : اجتماع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري يوم 16 ماي 2012

* **الاجتماع** : عدد 25

* **افتتاح الجلسة: السّاعة:** 10 و20 د

***الحضور:** 15 **معتذر 01 غائبون:** 06

* **سير أعمال اللجنة**:

تناول السّادة أعضاء اللجنة بالبحث خلال بداية الجلسة بعض المسائل التنظيمية المتعلّقة خاصة بمنهجية العمل وبنشر أعمال اللجنة ومتابعة تقدّم إنجاز التقرير المرحلي الذي كلّف مكتب اللجنة بإعداده.
كما تمّت الإشارة من طرف السيّد رئيس اللجنة إلى التطوّر الحاصل في موقف جمعية ونقابة القضاة بخصوص تركيبة الهيئة المشرفة على القضاء حيث عبّر الطرفان خلال جلسة الاستماع التي التأمت بلجنة التشريع العام بخصوص الهيئة المؤقتة للقضاء عن تأييدهما لتركيبة موّسعة تضمّ أطرافا غير قضائية صلب الهيئة المقبلة التي سيحدّدها الدستور للإشراف على القضاء مقابل تمسّكهما بالمحافظة على التركيبة المغلقة بخصوص الهيئة الوقتية التي نصّ عليها التنظيم المؤقت للسلط العمومية . وقد عارض بعض السادة أعضاء اللجنة هذا الموقف معتبرين أنّ تشبّث القضاة بهذه التركيبة المغلقة مردّه عدم فتح ملفات الفساد صلب القضاء وعبروا عن رفضهم لكلّ محاولات التأثير على إرادة المجلس الوطني التأسيسي.
وخصصت بقية اللجنة لمواصلة استعراض بقية محتوى الدراسة المقارنة لمشاريع الدساتير المعروضة على اللجنة من خلال التطرّق إلى المقترحات التي تناولتها بعض الدساتير دون الأخرى. وقد عبّر غالبية السادة أعضاء اللجنة عن تأييدهم لمبدأ التنصيص على منع إقامة المحاكم الاستثنائية حيث تمّت الإشارة إلى ضرورة التمييز بين القضاء الاستثنائي والقضاء المختص على غرار القضاء العسكري طالما كان مجال اختصاصه محدّدا (للعسكريين فقط) بصفة مسبقة. فالمعايير الدولية لا تتعارض مع المحاكم المختصة وإنمّا تشترط إلغاء المحاكم الاستثنائية نظرا لمساسها بالضمانات القانونية للمتقاضين.
وقد تقرّر تخصيص الجلسة المقبلة التي ستنعقد يوم الثلاثاء 29 ماي 2012 للنظر في محتوى التقرير المرحلي لأعمال اللجنة.

* **رفع الجلسة** : السّاعة 13 و 36 د

رئيس اللجنة **المقررة**